



جامعة الدول العربية الأمانة العامة

مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وحكومة أستراليا

إن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وحكومة أستراليا المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين"،

إدراكاً منها لضرورة وفائدة مواصلة تعزيز علاقات الصداقة والتعاون والتفاهم المتبادل؛

وأخذًا في الاعتبار أن التعاون والتفاهم المتبادل من شأنهما الإسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين؛

وإدراكاً لجدوى إجراء مشاورات منتظمة وتبادل لوجهات النظر بين الطرفين حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك؛

يقران ما يلي:

1. إقامة حوار عربي - أسترالي كآلية لتعزيز التعاون في المجالات ذات المصلحة المتبادلة.

2. سيشمل الحوار العربي الاسترالي لكنه لن يقتصر على مشاورات دورية بين الطرفين على المستويين الرسمي والوزاري بهدف توسيع وتعزيز التعاون الثنائي بين الطرفين وتعزيز التشاور والحوار حول القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك. سيشمل الحوار، لكنه لن يقتصر على:

2.1 اجتماعات سنوية بين الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير خارجية أستراليا ، بما في ذلك خلال الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكما سلتم للطرفين.

أ- يقرر الطرفان عبر القنوات الدبلوماسية التفاصل بشأن ترتيب مواعيد وأشكال انعقاد المشاورات بين الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير خارجية أستراليا.



جامعة الدول العربية الأمانة العامة

2.2 يجتمع الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة ومجلس السفراء العرب المندوبيين الدائمين في الأمم المتحدة، ورئيس بعثة جامعة الدول العربية في نيويورك بشكل دوري في نيويورك كلما اقتضت الحاجة. وقد يكون عقد هذا الاجتماع قبل الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للأمم المتحدة وقبل الاجتماع بين الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية الأسترالي.

2.3 يجري المسؤولون بوزارة الخارجية والتجارة الأسترالية ونظرائهم في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشاورات كل عامين بالتناوب في كانبرا والقاهرة ، من أجل تبادل وجهات النظر حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

أُتجرى هذه المشاورات على هذا المستوى خلال عام من التوقيع على مذكرة التفاهم.

2.4 يلتقي وزير خارجية أستراليا السفراء العرب في كانبرا كلما اقتضى الأمر ذلك.

3. سوف تكون المشاورات بين الطرفين شاملة، وتغطي القضايا السياسية ذات المصلحة المشتركة فضلا عن استكشاف فرص التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك في المجالات: الاقتصادية التجارية، العلمية، التقنية، التعليمية، البيئية، الزراعية والثقافية.

4. يبحث الطرفان سبل تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين القطاعين الخاص والعام لدى الجانبين العربي والأسترالي ، بما في ذلك من خلال هيئات القطاع الخاص القائمة.

5. تعمل البعثات الدبلوماسية للطرفين في الدول الأخرى ، وبعثتي الطرفين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، فضلا عن ممثلي الطرفين الذين يحضرون المؤتمرات الدولية على تواصل المشاورات المنتظمة بين الطرفين وزيادة تبادل وجهات النظر بينهم حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ، بما في ذلك في المحافل متعددة الأطراف.

6. إن أحكام مذكرة التفاهم هذه لا تخل بأي معاهدات أو اتفاقيات دولية تكتسب الأهمية العامة لجامعة الدول العربية أو حكومة أستراليا طرفا فيها.



جامعة الدول العربية
الأمانة العامة

7. يمكن تعديل مذكرة التفاهم بالاتفاق المتبادل بين الطرفين، ويتم تسوية أي خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه المذكرة ودياً من خلال التشاور والتفاوض بين الطرفين.

8. تدخل مذكرة التفاهم حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ التوقيع عليها.

8.1 تظل مذكرة التفاهم سارية المفعول لمدة 5 (خمس) سنوات وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهائها.

إثباتاً لما نقدم، وبناء على التفويض الممنوح من كل من جامعة الدول العربية وحكومة استراليا تم التوقيع على مذكرة التفاهم.

وقعت في نيويورك يوم ٢١/٩/٢٠١١، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية، وكل النصين لها ذات الحجية.

عن حكومة استراليا

كيفين راد

وزير خارجية استراليا

عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

نبيل العربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية